מדינת ישראל

משרד החינוך

סוג הבחינה: בגרות

מועד הבחינה: קיץ תשפ"ה, 2025

מספר השאלון: 34282

תרגום לערבית (2)

دولة إسرائيل

وزارة التّربية والتّعليم

نوع الامتحان: بچروت

موعد الامتحان: صيف 2025

رقم النّموذج: 34282

ترجمة إلى العربيّة (2)

אזרחות

المدنيّات

הוראות

تعليمات

א. משך הבחינה: שעה וחצי.

أ. مدّة الامتحان: ساعة ونصف.

ב. מבנה השאלון ומפתח ההערכה:
בשאלון זה פרק אחד.
(50x2) — 100 נק'

ب. مبنى النّموذج وتوزيع الدّرجات:
في هذا النّموذج فصل واحد.
(50x2) – 100 درجة

ג. חומר עזר מותר בשימוש: אין.

جـ. موادّ مساعدة يُسمح استعمالها: لا توجد.

ד. הוראות מיוחדות: אין.

د. تعليمات خاصّة: لا توجد.

يجب الكتابة في دفتر الامتحان فقط. يجب كتابة "مسوّدة" في بداية كلّ صفحة تُستعمَل مسوّدة.
كتابة أيّة مسوّدة على أوراق خارج دفتر الامتحان قد تسبّب إلغاء الامتحان.

الأسئلة في هذا النّموذج ترد بصيغة الجمع، ورغم ذلك يجب على كلّ طالبة وطالب الإجابة عنها بشكل فرديّ.

ב ה צ ל ח ה !

نتمنّى لكم النّجاح!

اقرأوا القطعة الّتي أمامكم، وأجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3.

لم تتوفّر الشّروط لدستور كامل بعد، لكن يمكن البدء بخطوة أولى

بن چوريون، مهندس الدّولة، كان واعيًا جدًّا للمركّبات الأساسيّة اللّازمة لنجاح الدّولة في ظروف تلك الفترة. ورغم أنّ شؤون الدّستور والقضاء كانت مهمَّة في رأيه، فإنّه وأبناء جيله لم يؤسّسوا الدّولة على أُسُس دستوريّة. في الواقع، حُدِّد في وثيقة الاستقلال أنّ دولة إسرائيل ستضع دستورًا مباشرةً تقريبًا بعد إقامتها، والتّاريخ المحدَّد كان تشرين الأوّل 1948، لكن كما هو معلوم، لم يُنفَّذ هذا الأمر. تدلّ الأبحاث أنّ بن چوريون امتنع عمدًا عن وَضْع دستور بدافع إدراك، صحيح في حدِّ ذاته، أنّ تحمُّل عبء نظام دستوريّ ينقل جزءًا من القوّة الممنوحة لرئيس الحكومة إلى السّلطة القضائيّة، الّتي تُعدُّ مُفَسِّرةً معتمَدةً للدّستور، وبذلك تُقيِّد قوّة الحكومة والكنيست.

تضع الدّول دستورًا عندما تنشأ "لحظة دستوريّة". هذه لحظة مميّزة في حياة أمّة يُفضِّل فيها الشّعب وممثِّلوه المصلحة المشترَكة للجميع على حساب المصلحة الضّيّقة لكلّ واحدة من المجموعات في المجتمع. تدلّ التّجربة الإنسانيّة أنّ اللّحظة الدّستوريّة تحدث أثناء ولادة الدّولة، أو عندما يقع حدث دراماتيكيّ – عادةً تراجيديّ أيضًا – يدرك فيه الجميع أنّه يجب العمل من أجل المصلحة العامّة للجمهور. اختار بن چوريون ألّا يستغلّ اللّحظة الدّستوريّة الّتي حدثت لمرّة واحدة مع قيام الدّولة، ولذلك لا يوجد دستور لإسرائيل. بذلك تختلف إسرائيل تقريبًا عن جميع الدّيمقراطيّات اللّيبراليّة. اعتقد بن چوريون أنّه تقع على عاتقه مسؤوليّة تحقيق الحلم الصّهيونيّ، وأنّ الوثيقة الكاملة لحقوق الإنسان، كجزء من مستند دستوريّ، كان من الممكن أن تُقيِّد قدرته على العمل في ظلّ المصاعب الّتي واجهته.

صحيح أنّ الكنيست شرّعت، على مرّ السّنين، ثلاثة عشر قانون أساس، لكنّ هذه القوانين ليست دستورًا حقيقيًّا، سواءً لأنّها تتناول فقط القليل من المضمون المتّبع في الدّساتير أو لأنّها ليست "محميّة". أي أنّه من أجل تغيير مضامين هذه القوانين أو إلغائها، يكفي أن يكون عدد أعضاء الكنيست الّذين يُصوِّتون لصالح القرار أكبر من عدد مُعارضيه، حتّى لو كان بفارق صوت واحد فقط. لذلك، جرت محاولات عديدة لاقتراح نصّ دستوريّ كامل، لكنّ الأمر لم ينجح، لأنّ إسرائيل لم تَخُض تجربة لحظة دستوريّة منذ إقامتها وحتّى الآن.

يُطرَح السّؤال هل هناك مكان للعودة ومحاولة المبادرة إلى خطوة دستوريّة في الوقت الحاضر.

حسب تقديري، في الوقت الحاضر، إسرائيل ليست ناضجة لتبنّي دستور "كامل"، يحوي كما هو متَّبع ثلاثة أقسام: قسمًا يتناول هويّة الدّولة (وفيه تُحدَّد مبادؤها الأساسيّة)، وقسمًا يحوي وثيقة حقوق الإنسان (وعلى رأسها المساواة)، وقسمًا نظاميًّا إجرائيًّا، يتطرّق إلى تشكيل مؤسّسات الدّولة وتوزيع الصّلاحيّات بينها.

الخلاف بالنّسبة للهويّة، عمليًّا الصّراع الثّقافيّ، بين المجموعات المختلفة في مجتمعنا لا يُمكِّننا من التّوصّل إلى تسوية تعتمد على قاسم مشترَك بالنّسبة للقسمَيْن الأوَّليْن المتّبعَيْن في الدّستور – هويّة الدّولة وحقوق الإنسان. لكن هناك مكان لوضع "دستور خفيف" في الدّولة، وهناك احتمال ملحوظ للنّجاح بذلك. يحوي هذا الدّستور فقط القسم الثّالث النّظاميّ الإجرائيّ. لن يُطالِب هذا الدّستور أن نعقد بيننا نحن الإسرائيليّين حلفًا مصيريًّا، إذ إنّ أسباط دولة إسرائيل في العقد الثّامن لقيامها لا يتّفقون على غاية الدّولة، وحلم أحدهم هو أحيانًا كابوس للآخر.

/يتبع في صفحة 3/

بينما نستطيع، بل ويجب علينا أن نُحدِّد طرقًا مقبولة تُتيح إدارة الخلافات في إسرائيل بالنّسبة لمسائل الحكم. على سبيل المثال، ما هو توزيع الصّلاحيّة والمسؤوليّة بين سلطات الحكم الثّلاث؟ مَن يُقرِّر ماذا؟ ومَن يُعيِّن مَن؟ ومَن يُراقب مَن؟ مثلًا، بالنّسبة لاختيار القضاة، يجب ألّا يكون الإجراء سياسيًّا. لذا يجب رَفْض اقتراحات تحويل قوّة اختيار القضاة إلى الكنيست، ويجب الحفاظ على التّوازن بين الهيئة الممثِّلة والهيئة المهنيّة.

في الوقت الحاضر، واحد وستّون عضوًا في الائتلاف الحكوميّ يستطيعون تغيير كلّ معيار مُتَّبع في مسألة طريقة نظام الحكم الإسرائيليّ. إنّنا نسير على أرض متضعضعة ومضطربة، بدون أيّ ضمان بأنّ عالَمنا لن يتغيّر بانتهاز فرصة سياسيّة من أيّة جهة كانت.

لا نتحدّث عن خوف نظريّ. في العقد الماضي، غيَّرت الكنيست قوانين الأساس في دولة إسرائيل مرّات عديدة، أكثر من عدد جميع التّغييرات الّتي تمّت في الدّستور الأمريكيّ منذ وضعه سنة 1789. الإصلاح القضائيّ الّذي اقتُرِح في 2023، كان خطوة دراماتيكيّة إضافيّة في نفس الطّريق. بالذّات لأنّ التّصدُّع الاجتماعيّ الأيديولوجيّ في إسرائيل عميق، نحن بحاجة إلى دستور خفيف ومناسب. رغم أنّ الدّستور الخفيف لن ينجح في أن يعقد حلفًا مصيريًّا بيننا، لكنّه سيؤدّي إلى استقرار الحلف المصيريّ الإسرائيليّ المشترك. وَضْع الدّستور الخفيف يُمكِّن لجميع الأطراف في الخلاف الإسرائيليّ إدارة الجدالات بين الأجيال القادمة بشأن الغاية والرّؤية، من خلال الاستناد إلى الرّغبة في إتاحة وجود حياة ومبادئ مشترَكة. الدّستور الخفيف سيكون برّ الأمان لنظام الحكم الدّيمقراطيّ في إسرائيل.

(معدّ حسب: י שטירן، "עוד לא הבשילו התנאים לחוקה מלאה, אבל אפשר להתחיל בצעד ראשון", **מכור רישון**، 25/11/2025,
ומן: י. שיטרן، "כיצד יש לבחור שופטים?", המכון למדיניות העם היהודי, 10/10/2021)

الأسئلة

أجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3. (لكلّ سؤال – 50 درجة.)

انتبهوا: في القسم الأوّل من كلّ سؤال (عرض المصطلح)، أجيبوا **حسب ما تعلَّمتموه** وليس بحسب القطعة.
في القسم الثّاني من السّؤال، أجيبوا **حسب القطعة**.

1. اعرضوا المبدأ الدّيمقراطيّ: **الإجماع (التّوافقيّة)**.
اشرحوا كيف ينعكس هذا المبدأ في القطعة.

2. اعرضوا المبدأ الدّيمقراطيّ: **حسم الأكثريّة**.
اشرحوا كيف ينعكس هذا المبدأ في القطعة.

3. اعرضوا قاعدتَيْن (جهازَيْن) تضمنان **استقلاليّة (عدم تعلُّق) السّلطة القضائيّة**.
اشرحوا كيف تنعكس إحدى هاتَيْن القاعدتَيْن في القطعة.

בהצלחה!
نتمنّى لكم النّجاح!

זכות היוצרים שמורה למדינת ישראל.
אין להעתיק או לפרסם אלא ברשות משרד החינוך.
حقوق الطّبع محفوظة لدولة إسرائيل.
النّسخ أو النّشر ممنوعان إلّا بإذن من وزارة التّربية والتّعليم.